الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ

28 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة

الفرنسية للتنمية لتمويل برنامج التأقلم مع التغييرات المناخية بالمناطق الريفية

(02 / 2017)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 26 / 01 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* اتفاقية القرض،
* اتفاقية الضمان.

تاريخ انتهاء الأشغال: 15 / 03 / 2017

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة: شكيب بانـــــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: سامية حمودة عبو

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 06 فيفري 2017

جلستي اللجنة:

09 و 15 مارس 2017

القرار: الموافقة بأغلبية الحاضرين

(05 مع 03 محتفظين)

تاريخ انتهاء الأشغال: 15 مارس 2017

رئيس اللجنة : المنجي الرحوي

المقرر: شكيب باني

أوّلا . تقديم المشروع:

أبرمت حكومة الجمهورية التونسية يوم 28 نوفمبر 2016 مع الوكالة الفرنسية للتنمية اتفاقية قرض لفائدة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمبلغ قدره 50 م. أورو أي ما يعادل حوالي 122 مليون دينار للمساهمة في تمويل برنامج التأقلم مع التغييرات المناخية بالمناطق الريفية.

تقديم البرنامج:

في إطار مواصلة الديناميكية المحلية التي تم وضع أسسها عند إنجاز برنامج التمويل الإطاري للتصرّف في أحواض الأودية بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية واستنادا لأهمّ الاستنتاجات التقييمية لهذا البرنامج، قامت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بصياغة برنامج التأقلم مع التغييرات المناخية بالمناطق الريفية.

ويهتم هذا البرنامج بالمناطق الهشة والمعرضة للتدهور لا سيما مع تغير المناخ: حساسية لعوامل الانجراف والتعرية (وبالتالي لهطول الأمطار الغزيرة) والجفاف وارتفاع درجات الحرارة. وتتميز هذه المناطق أيضا بالروابط المتينة بين سكان الريف والموارد الطبيعية باعتبار هذه الأخيرة الملاذ الوحيد لخلق قيمة اقتصادية.

الأهداف والنتائج المنتظرة للبرنامج:

يهدف هذا البرنامج أساسا إلى المساهمة في التنمية المستدامة والتأقلم مع تغير المناخ في المناطق الريفية الهشة، وجعل الأطراف المحلية والجهوية والمركزية الفاعلة قادرة على تحديد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات وضبط مشاريع مندمجة للتصرف في الموارد الطبيعية في مناطق التدخل ذات الأولوية.

كما تتمثل النتائج المنتظرة من هذا البرنامج في:

- التخطيط التشاركي للتصرف في الموارد الطبيعية: وضع أسس الحوكمة المحلية في مناطق التدخل، مع تحسيس وتأطير وحشد الأطراف المتدخلة وأصحاب المصلحة بهدف تطوير وتنفيذ وتقييم استراتيجية التصرف المندمج للموارد الطبيعية.
- التصرف المستدام لموارد المياه والتربة: وذلك عن طريق تحديد تدابير فعالة ومبتكرة للتصرف في المياه والتربة وتنفيذها في المناطق المستهدفة في مصبات الأودية وعلى مستوى المستغلة الفلاحية.
- التصرف المستدام في الغابات والمراعي: عن طريق ضبط برنامج تدخل للتصرف الرشيد في الغابات والمراعي يتم إنجازه بمشاركة الفاعلين المحليين على مستوى الأراضي الخاصة أو الاشتراكية.
- التنمية الاقتصادية المستدامة للموارد الطبيعية في مناطق التدخل: وتشارك الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي والفئات الخصوصية بما في ذلك الشباب والنساء في تطوير منظومات إنتاج ذات قيمة اقتصادية مجدية لتوفير عائدات إضافية بالاعتماد على الموارد الطبيعية داخل مناطق التدخل.
- تعزيز الحوار لتحسين السياسة العامة بشأن التصرف في الموارد الطبيعية: التجارب التي أجريت في مناطق التدخل تغذي السياسات الوطنية العامة في مجال التصرف في الموارد الطبيعية، ودعم اللامركزية وضبط الأطر القانونية لدعم الحوكمة المحلية.

1) مناطق تدخل البرنامج:

بالتنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة على المستوى المركزي والجهوي، وبالاعتماد على تصنيف الولايات وترتيبها حسب مؤشرات التنمية، ومؤشر تدهور الأراضي وأولوية التدخل تم ضبط مناطق تدخل هذا البرنامج في خمس ولايات وهي كل من: الكاف وسليانة والقيروان وسيدي بوزيد وبنزرت.

وتشمل مناطق التدخل بعض المناطق المحمية أو المناطق المجاورة لها، ومناطق أخرى هشة ذات أولوية من حيث المحافظة والتصرف في الموارد الطبيعية. وقد تم تحديد مناطق التدخل بالجهات بالتشاور مع جميع المؤسسات الجهوية والمحلية وبالتنسيق مع مكونات المجتمع المدني.

2) تمويل البرنامج:

- الكلفة الجملية: 56.110 مليون أورو أي ما يعادل 137 مليون دينار يتم تمويلها عن طريق قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 50 م.أورو وهبة من الوكالة بقيمة 1.5 م.أورو إلى جانب هبة من الصندوق الفرنسي للبيئة العالمية بقيمة 2 م.أورو مع تكفل ميزانية الدولة بـ2.610 م.أورو.
- فترة الإنجاز: من تاريخ الإمضاء إلى غاية 31 ديسمبر 2023. (آخر أجل لاستهلاك كافة الاعتمادات المرصودة للبرنامج).
- قيمة القرض: 50 مليون أورو (122 م د).

3) شروط القرض:

- نسبة الفائدة: متغيرة يتم تثبيتها عند صرف كل قسط. ويعتمد في احتساب هذه النسبة على نسبة الفائدة المرجعية المحددة في تاريخ توقيع اتفاقية القرض بـ (1.59 %) مع إضافة الفارق المسجل في نسبة المؤشر بين تاريخ تثبيت نسبة الفائدة وتاريخ امضاء اتفاقية القرض. علما ان نسبة المؤشر بتاريخ 23 نوفمبر 2016 هي 0.73 %.
- فترة السّداد: 20 سنة منها 6 سنوات إمهال.
- عمولة الإلغاء: 2.5 % تحتسب على المبلغ الملغى من القرض في صورة تساويه أو تجاوزه لنسبة 15 % من المبلغ الجملي لقيمة القرض (أي 7.5 مليون أورو).
- نظام السداد: سداسي (26 سداسية) أي مرتين في السنة.

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

تدارست لجنة المالية والتخطيط والتنمية مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 09 مارس 2017، وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنصي اتفاقيتي القرض والضمان.

اعتبر النواب أن هذا المشروع يكتسي أهمية بالغة حيث أنه يعالج مسائل مرتبطة بالتنمية المستدامة في المناطق الريفية. وذكّر بعض النواب أن هذا البرنامج يحيل إلى ما تمّ الاتّفاق عليه في المؤتمر العالمي للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الذي طلب من تونس التخفيض بـ 13 نقطة من ثاني أكسيد الكربون على مدّة 15 سنة، علما وأن هذا يتطلّب تمويلا بـ 18 مليار دولار سيكون أغلبه في شكل قروض، وشدّدوا على ضرورة لفت نظر وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الشؤون المحلية والبيئة للعمل على وضع استراتجية للاستفادة من المساعدات المالية الممنوحة في إطار اتفاقية باريس حول المناخ لأن مساهمة تونس في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ضئيلة جدا.

بينما رأى نواب آخرون أن هذا المشروع لا يندرج في إطار اتفاقية باريس للمناخ فقط، بل يهدف كذلك لتجاوز عدد من الاشكاليات التنموية التي تشهدها بلادنا مثل الانجراف وارتفاع كميّة الوحل والطين في السدود والاستغلال المفرط للمراعي والغابات.

وأكّد بعض النواب على ضرورة وضع استراتجية للاستغلال المحكم للغابات والمراعي في مختلف المجالات مثل العطور والأعلاف للنهوض بالمناطق المستهدفة إلى جانب استغلال مجالات الأودية في تربية الاحياء المائية.

وتساءل بعض النواب عن أسباب استبعاد ولاية جندوبة من هذا البرنامج بالرغم من أنها من أكثر المناطق تضرّرا من الانجراف.

وأشار أحد النواب إلى وجود بنود في الاتفاقية غامضة ومجحفة في حق تونس خاصة في ما يتعلق بتحديد المجالات التي ينطبق عليها القانون الفرنسي.

ثالثا ـ توصيات اللجنة:

توصي اللجنة بـ:

- مدّها دوريا بمدى تقدّم إنجاز هذا البرنامج في الولايات المستهدفة،
- التصرّف الرشيد في التمويلات،
- وضع استراتجية لاستغلال الموارد المتاحة من الصندوق الاخضر في إطار اتفاقية باريس.

رابعا ـ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة

منجي الرحوي

المقرر

شكيب باني

2017 /02

مجلس نواب الشعب
الـــواردات
2017 جانفي 2 9
رمز الإدارة ...../عـــــدد

مشـروع قانـون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 28 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل برنامج التأقلم مع التغيرات المناخية بالمناطق الريفية.

فصل وحيد:

تمت الموافقة على اتفاقية القرض، الملحقة بهذا القانون، والمبرمة بتونس بتاريخ 28 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة خمسون مليون أورو (50.000.000) لتمويل برنامج التأقلم مع التغييرات المناخية بالمناطق الريفية.

2017 /02